

واقع وتحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر قطاع العدالة أنموذجا  
The reality and challenges of applying electronic management in  
Algeria The justice sector as a model

تاريخ النشر: 2021/01/31	تاريخ القبول: 2021/01/14	تاريخ الإرسال: 2020/09/26
-------------------------	--------------------------	---------------------------

\*د. هدي العيد

جامعة برج بوعريش

laidnadir@yahoo.fr

ملخص :

سعت الجزائر إلى تطوير منظومتها الإدارية من خلال محاولتها تحقيق الأهداف المستقبلية ومنها تقديم أفضل الخدمات ، بأقل تكلفة ، وبأسرع وقت ، وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر إلى توسيع نطاق استخدام الإدارة الالكترونية في كل القطاعات وبالخصوص الخدماتية منها ، وعلى رأس هذه القطاعات ، قطاع العدالة .  
الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية ، العدالة، القطاعات، تحسين الخدمات.

**Abstract:**

*Algeria has sought to develop its administrative system by trying to achieve future goals, including providing the best services, at the lowest cost and as soon as possible, and on this basis Algeria has sought to expand the use of electronic management in all sectors, especially the service ones, and on top of these sectors, the justice sector.*

**Key words:** *Electronic administration, justice, sectors, improving services.*

\*المؤلف المرسل: هدي العيد

## مقدمة :

يتسم عالم اليوم بأنه عالم إلكتروني بامتياز ، نظرا للثورة التكنولوجية التي عرفها العالم وبخاصة في العقد الأخير من الألفية الثالثة ، وقد تمخض عن هذه الثورة الهائلة تطور كبير في مجال المعاملات ( e – Business ) وبخاصة الإلكترونية منها وعلى الخصوص التعاملات الإدارية ، إذ أضحت تعتمد أكثر على كل ما هو كهربائي ورقمي أو مغناطيسي وبصري أو كهرومغناطيسي، لذلك يعتبر عالم اليوم بحق عالم رقمي بامتياز حيث تعتبر الرقمنة أو الإدارة الرقمية ( Digital Management ) عنوان للمرحلة الراهنة خاصة في ظل هذا التراكم المعرفي و المعلوماتي بفضل الإنترنت الواسع لشبكة الأنترنت التي تحولت وتنوعت معها مجموعة من القيم و الأعمال و النشاطات و بخاصة الإدارية منها ، لذلك ظهرت مؤخرا على مستوى الأدبيات الأكاديمية مصطلحات حديثة وعصرية إرتبطت بهذه الرقمنة ومنها الإدارة الإلكترونية ( e – Management ) ، الحكومة الإلكترونية – e – Government ، التجارة الإلكترونية ( e – Commerce ) الحكومة الذكية .

وقد سعت الجزائر مؤخرا إلى التأسيس لمقاربة جديدة تعتمد على تطوير منظومتها الإدارية من خلال محاولتها تحقيق الأهداف المستقبلية ومنها تقديم أفضل الخدمات ، بأقل تكلفة ، وبأسرع وقت ، وبكفاءة عالية ، ولذلك عمدت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة إلى رسم استراتيجية مستقبلية تعتمد كل الاعتماد على تكوين الموارد البشرية من جهة ، والاعتماد على مزايا العالم الإلكتروني من جهة أخرى .

وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر في بداية تنفيذ هذه المقاربة الى توسيع نطاق استخدام الادارة الإلكترونية على كل القطاعات وبالخصوص الخدماتية منها ، وعلى رأس هذه القطاعات ، قطاع العدالة ، مصلحة الحالة المدنية في الجماعات المحلية القاعدية ( البلدية ) الصفقات العمومية ، التعاملات المصرفية ، قطاع الاتصالات ، التعليم العالي ... وغيرها من القطاعات ، ولعل أولى هذه القطاعات التي شهدت في الآونة الأخيرة ثورة إلكترونية في خدماتها نجد قطاع العدالة .

و الإشكالية التي تواجهنا في هذا المقام هي :

ما واقع وتحديات الإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العمومية الجزائرية ؟  
وما هي متطلبات ومقومات إرساء أسس الادارة الإلكترونية في قطاع العدالة في

الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات جزئية منها :

ما واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر على المستويات التنظيمية والإدارية ؟

هل نجحت الجزائر في تطبيق الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة ؟

كيف ساهمت الإدارة الالكترونية في تقديم خدمات ذات نوعية في هذا القطاع ؟

ما مستوى الخدمة المقدمة في ظل التحديات الراهنة ؟

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات وأخرى ضمن المحاور التالية :

### المحور الأول : الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

سنحاول في هذا المحور التطرق للإطار الإيتمولوجي المفاهيمي للإدارة الالكترونية

من خلال التعرض للنقاط التالية :

أ ) مفهوم الإدارة الالكترونية : لقد تباينت المواقف و اختلفت آراء الفقهاء في مختلف التخصصات حول إيجاد تعريف إجرائي متفق عليه للإدارة الالكترونية ، ولو أن أغلب التعاريف تتفق على أن الإدارة الالكترونية في أبسط معانيها هي تبسيط الإجراءات الادارية تسهيلا لتقديم خدمة عمومية في أسرع وقت ، بأقل التكاليف ، وبجودة عالية ، لجميع المواطنين بدون تمييز ، أي بشكل سريع وعادل<sup>1</sup>.

هذا وتعني الإدارة الالكترونية من وجهة نظر أخرى تلك السياسات التي تعتمدها هيئة أو مؤسسة معينة قصد تسهيل تقديم الخدمة للمواطن ، في ظل نظام دقيق وعادل وباحترافية كبيرة وبعمليات أكثر أمنا وسرية

ومن وجهة نظر تقنية تعني الإدارة الالكترونية تلك العمليات الدقيقة والسريعة التي تستخدم فيها مختلف الوسائل الالكترونية بالاستخدام الواسع للشبكة العنكبوتية وذلك من خلال ربط مختلف المصالح الداخلية للمؤسسة أو القطاع بشبكة الانترنت<sup>2</sup>.

و الإدارة الإلكترونية مصطلح حديث الاستعمال على مستوى الأدبيات الأكاديمية ظهر مؤخرا للتعبير عن استخدام المعلومات ووسائل الاتصال التكنولوجية في العمل الإداري وبخاصة في منظمات الأعمال ومختلف المؤسسات العمومية والخاصة من خلال استخدام شبكة الانترنت في انجاز وتنفيذ مختلف العمليات الإدارية<sup>3</sup>.

و تعني الإدارة الإلكترونية أيضا طريقة حديثة لإدارة منظمات الأعمال تعتمد بشكل أساسي على استخدام شبكة متقدمة للاتصالات لبحث واسترجاع المعلومات من أجل دعم واتخاذ القرارات الفردية والتنظيمية ، فهي بذلك تقوم على استخدام المعرفة

والمعلومات والبرامج المتطورة و الاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية واعتماد الانترنت في تقديم الخدمات والسلع بصورة إلكترونية<sup>4</sup>.

و يعرفها اتجاه آخر على أنها مجموعة من الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الإنترنت و الإتصالات الإلكترونية عبر جميع مستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات في شتى المجالات بيسر وسهولة<sup>5</sup>.

هذا ويعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية على أنها مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد ويعطي الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية و القرارات المتعلقة بها و التي تؤثر على مختلف نواحي الحياة<sup>6</sup>.

ومن وجهة نظر أخرى يعرفها الإتحاد الأوروبي على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لتقديم الخدمة للمواطنين و لقطاع الأعمال ومن ثمة إتاحة الفرصة للتعامل و التواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للإتصال مثل : الفاكس / الهاتف / البطاقات الذكية / البريد الإلكتروني و الأنترنت وهي تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة و القوانين و التنظيم ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق إيصال الخدمات و لتحقيق التكامل بين الإجراءات<sup>7</sup>.

ب- دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية :

فرضت التحولات العالمية العميقة الأخيرة في مختلف المجالات وبخاصة في المعاملات الادارية والتجارية ، فرضت التوجه بسرعة نحو هذا العالم الإلكتروني الرقمي ، وبذلك أصبحت كل المجتمعات مجبرة على الانتقال من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة الإلكترونية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و مسيرة هذه التطورات العالمية والاستفادة من مزايا هذا العالم الرقمي الإلكتروني وما يقدمه من فوائد وعائدات ربحية وخدماتية على كل المستويات تظهر بالأساس في شكل خدمات ذات نوعية وجودة وتحقيق مختلف الأهداف بأقل تكلفة وبأسرع وقت وبأكبر الفوائد<sup>8</sup>.

لذلك فإن عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية تنطلق من الحاجة الماسة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال الإدارة الإلكترونية ومن مزايا وإيجابيات وفوائد ما تقدمه الإدارة الإلكترونية على كل المستويات ويمكن ذكر هذه الدوافع في الآتي :

- الحاجة إلى تأمين مختلف التعاملات الإدارية والتجارية والاقتصادية في ظل بيئة تتزايد فيها مختلف أشكال القرصنة والفساد بكل أشكاله ، بمعنى آخر فإن الإدارة الإلكترونية تكشف كل ملامسات الفساد وتؤمن مختلف التعاملات وتجعلها أكثر مرونة .
- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية ، وبالتالي الحاجة المتزايدة إلى استغلال هذه الثورة التكنولوجية والاستفادة من مزايا الفضاء الإلكتروني .
- حاجة الإدارة ومختلف مؤسسات الإنتاج لتطوير وتحسين نوعية العمل وزيادة الإنتاجية ، ولن يكون ذلك متاحا في ظل إدارة تقليدية ، وبالتالي ضرورة الانتقال بسرعة إلى إدارة إلكترونية تتخلى فيها عن مختلف التعقيدات الإدارية على كل المستويات .
- ربح الوقت و التقليل من التكاليف وتوسيع دائرة الخدمات ، ذلك أن الإدارة الإلكترونية كفيلة بتحقيق ثلاثية ( التقليل من التكاليف / توسيع دائرة الإنتاج والخدمات/ السرعة في الأداء .
- الحاجة المتزايدة لخدمة ذات نوعية في أسرع وقت وبأقل التكاليف .
- الإدارة الإلكترونية تدعم مسعى الشفافية و بالتالي المساءلة وهو ما يعني التقليل من حالات الفساد والنصب والاحتيال ومختلف السياسات العرجاء .
- مسعى التنمية الاقتصادية (قطاع الأعمال و الإستثمارات الأجنبية ) ، والإدارة الإلكترونية كفيلة أيضا بتحقيق هذا المسعى .

### ج . آليات تطبيق الإدارة الإلكترونية :

للوصول إلى تطبيق ناجح للإدارة الإلكترونية وبهدف الاستفادة من إيجابيات ومزايا هذه الأخيرة يجب أن تتوفر عدة مقومات وشروط يمكن تلخيصها في الآتي :

أولا : إن تطبيق الإدارة الإلكترونية كعملية يجب أن تكون ممنهجة أي يجب أن تتوفر بعض الضروريات ونقصد بها مجمل المراحل التي يجب أن تمر بها عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية .

ثانيا : أن الإدارة الإلكترونية تعتمد أساسا على البيانات وهذه الأخيرة شرط ضروري وقاعدة أساسية للدخول إلى العالم الإلكتروني من أجل بناء نظام معلوماتي متطور.  
ثالثا : إن البيانات التي سبق الإشارة إليها هي المادة الخام لنجاح العمل الإداري المنظم ووفرة البيانات وتوفيرها للمتعاملين .

### المحور الثاني : واقع ومتطلبات الإدارة الإلكترونية في الجزائر

من أجل الوصول إلى إدارة إلكترونية يجب أن نعمل على برمجة تحول ناجح نحو هذه الإدارة وذلك بالتخلي رويدا رويدا عن نمط الإدارة التقليدية ، ومن أجل الوصول إلى هذا المبتغي يجب توفير متطلبات تسمى بمتطلبات الإدارة الإلكترونية .

#### . ما المقصود بالمتطلبات ؟

يقصد بالمتطلبات جميع المراحل التحضيرية وكل الآليات والمستلزمات والإمكانيات التي يجب توفيرها بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف بأسرع وقت وبأقل التكاليف .  
ومتطلبات الإدارة الإلكترونية هي استغلال جميع الإمكانيات و الوسائل والمستلزمات التي يمكن الاستثمار فيها من أجل تحول ناجح وسلس نحو الإدارة الإلكترونية.<sup>9</sup>

في الجزائر عملت الدولة على استغلال جميع الإمكانيات المادية والإدارية والفنية وذلك من خلال تخصيص ورصد الأموال الكافية لهذا التحول من جهة ، وتكوين الرأسمال البشري ليكون في مستوى هذا التحدي من جهة أخرى ، والعمل على إيجاد حزمة من التشريعات تتكفل بتنظيم العمل وفق نموذج الإدارة الإلكترونية .

ومن خلال القراءة الأولى والمتأنية لواقع الإدارة في الجزائر يمكن القول أن أهم متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية يمكن تلخيصها في الآتي :

1 . المتطلبات الإدارية : من خلال وضع إستراتيجية مستقلة تهدف إلى إصلاح إداري

شامل.

2 - المتطلبات السياسية : من خلال توفر إرادة سياسية صادقة تتبني مشروع

التحول نحو الإدارة الإلكترونية وتدعمه وتشجعه .

3. المتطلبات التشريعية القانونية : من خلال سن مجموعة من القوانين تتماشى و

التحول نحو إدارة إلكترونية ناجحة و التخلي تدريجيا عن نمط الإدارة التقليدية .

4. المتطلبات الفنية والمادية : من خلال توفير حواسيب ، هواتف ، فاكسات ..... إلخ كل هذا مع ضرورة توفير شبكة أنترنت عالية الجودة .

5. المتطلبات البشرية: وذلك من خلال تكوين العنصر البشري حتى يكون مواكبا لهذا التحول ومساهما في نجاحه .

هذا وبالنظر إلى الدراسات الأكاديمية المسحية التي أجريت من قبل الباحثين على واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر تبين أن النمط الإداري القديم لا يزال هو النمط السائد في مختلف الإدارات الجزائرية وبخاصة الإدارات الإقليمية والقاعدية وعليه توجب ما يلي<sup>10</sup>:

أنه يجب العمل على وضع خطة مستقبلية طويلة أو متوسطة المدى لإنجاح عملية التحول نحو الإدارة الالكترونية من خلال تبني ما يعرف بالتخطيط الاستراتيجي وتطبيق نظم ومستلزمات الإدارة الالكترونية والقيام بدراسة دقيقة للتعرف على خصوصية كل مستوى إداري حتى لا تقع في الخلط بين أساليب التسيير الإداري القديمة وأساليب التسيير الحديثة التي تتطلبها الإدارة الالكترونية<sup>11</sup>.

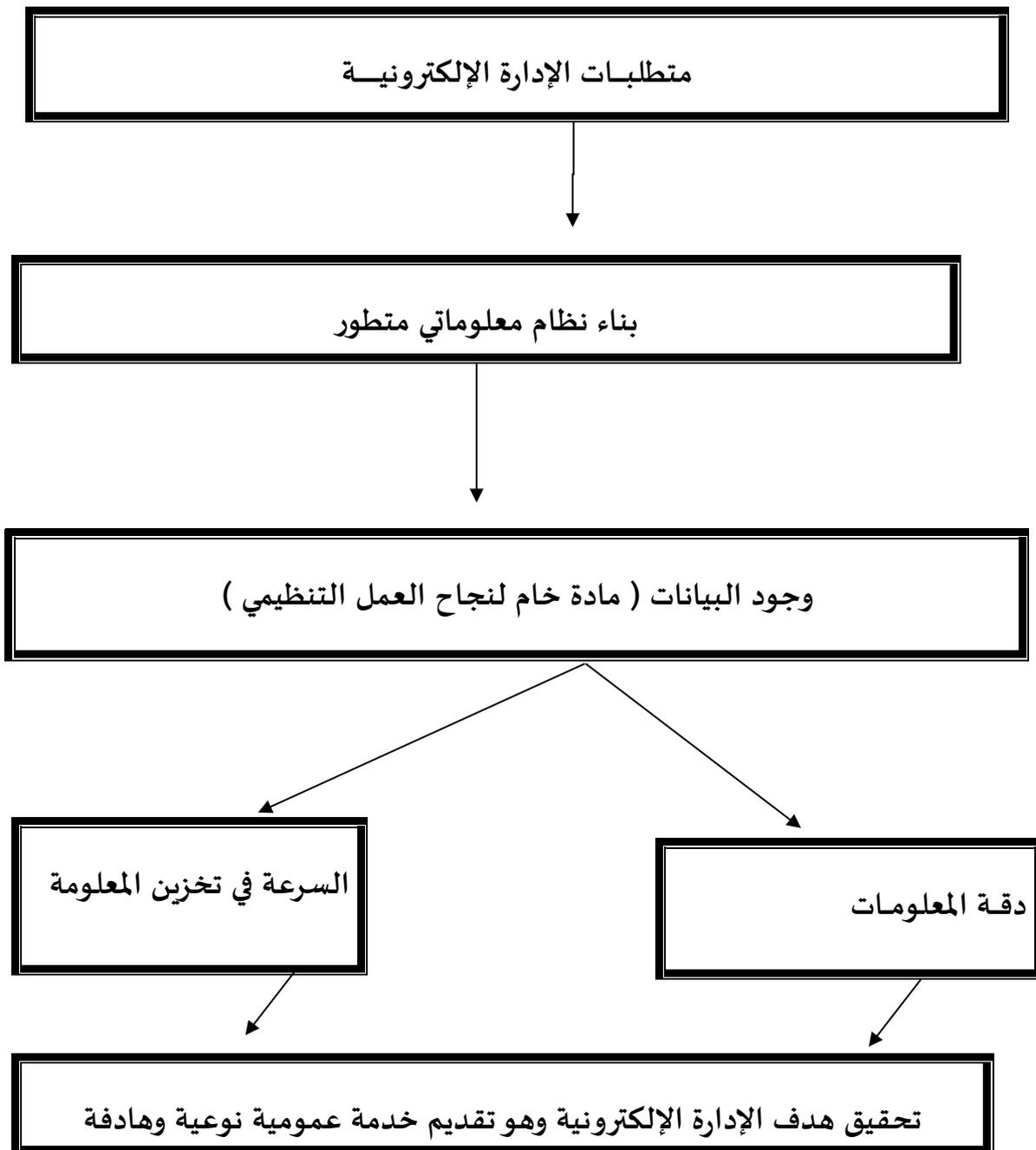
العمل على تكوين الرأسمال البشري على أساليب التسيير الإداري الالكتروني والتخلص رويدا رويدا من ذهنية التسيير الإداري التقليدي الذي تعود عليه الموظف وترسبت في ذهنيته مختلف إجراءات التسيير التقليدية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وحتى لا تقع في مقاومة الموظفين ورفضهم لهذا الانتقال التدريجي نحو الإدارة الالكترونية . (ج) من جهة أخرى تلعب ثقافة الإدارة الجزائرية دورا كبيرا في إنجاح أو فشل هذا التوجه نحو الإدارة الالكترونية ، اذ قد تكون الثقافة السائدة عامل هدم وتلعب دورا كبيرا في التصدي لهذا الانتقال ، وعليه وجب التحضير لتغيير هذه الثقافة تدريجيا بما يجعلها تتماشى وهذا التوجه بل وتساهم في إنجاحه .

(د) يحتاج هذا الانتقال نحو الإدارة الالكترونية إلى رصد أموال ضخمة من خلال تجديد أدوات التسيير الإداري وتكوين العنصر البشري وخفض تكاليف الأداء وتحسين بيئة العمل داخل المؤسسات والهيئات الإدارية ، ذلك أن واقع الإدارة في الجزائر يظهر بما لا يدع مجالا للتساؤل أنها إدارة ورقية بامتياز وتعتمد أساليب التسيير الإداري التقليدية .

(هـ) تجديد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال اقتناء أحدث الاجهزة والمعدات والحواسيب والتدفق العالي لشبكة الانترنت ومختلف شبكات

الاتصال والمعلومات ومختلف البرمجيات لان الواقع في الجزائر كان الى وقت غير بعيد من اليوم يظهر تخلف كبير على كل هذه المستويات<sup>12</sup>

### متطلبات الإدارة الإلكترونية في عالم متغير



## الشكل رقم ( 01 ) من انجاز الباحث متطلبات الإدارة الإلكترونية في عالم متغير

### معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

من الطبيعي أن تطبيق الإدارة الإلكترونية ليس بالأمر الهين و السهل ذلك أن التوجه نحو هذا المبتغى وتطبيقه على أرض الواقع في الجزائر سيكون صعبا في ظل وجود مجموعة من المعوقات أو العراقيل التي تقف حجر عثرة في طريقنا للوصول إلى إدارة الإلكترونية آمنة فعالة وناجحة ومن بين أهم هذه المعوقات نذكر مايلي<sup>13</sup>:

أ . معوقات بشرية : ونقصد بالعامل البشري مدى توفر إطار بشري مؤهل وكفاء ذلك أن الرأس المال البشري هو المتغير الأساسي في معادلة بناء الإدارة الإلكترونية ، باعتبار أن مجمل الخطط التي فشلت في الوصول إلى هذا المبتغى كان السر في فشلها هو عدم الإهتمام الكافي بالموارد البشري حيث يرى الباحث LONG باحث أمريكي في التنمية البشرية أن 10% فقط من مشاريع نظام المعلومات الفاشلة يعود إلى أسباب فنية وأن 90% يعود إلى أسباب إدارية و بشرية بالخصوص ومن بين هذه العقبات البشرية نذكر مايلي :

- ضعف تأهيل العنصر البشري .
- ضعف تكوين العنصر البشري .
- قلة الوعي بأهمية الإدارة الإلكترونية .
- إنعدام مهارات التعامل مع الأجهزة الإلكترونية .

ب . معوقات تشريعية : ونقصد بالمعوقات التشريعية تلك العقبات التي تقف حجر عثرة في طريق التوجه إلى الإدارة الإلكترونية ومن بين هذه العقبات التشريعية نذكر ما يلي:

غياب إطار قانوني منظم للمعلومات لأن العديد من الإشكاليات نجدها متعلقة بتداول هذه المعلومات ونوعيتها ومحتواها ، إضافة إلى ذلك ما يتعلق بحفظ هذه المعلومات وبخاصة الشخصية منها .

- غياب إطار قانوني ينظم مختلف التعاملات الإلكترونية وبخاصة التجارية منها .

- غياب المؤسسات فاعلة تساهم في هذا التوجه وتعمل على إنجازها .
- غياب بيئة إدارة سياسية تعمل على تنمية العمل الإلكتروني وتنمية .
- ج - معوقات مالية: ومن بين هذه المعوقات نذكر مايلي :
- قلة الموارد المالية المخصصة لهذا التوجه نحو الإدارة الإلكترونية .
- النظر إلى التكلفة المعدات و الأجهزة الإلكترونية و التخوف من تكاليفها الباهظة دون النظر إلى أهميتها وفوائدها .

### المحور الثالث : قطاع العدالة في الجزائر ومدخل

#### تطبيق الإدارة الإلكترونية واقع وتحديات

على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت في الجزائر من أجل التوجه نحو الإدارة الإلكترونية إلا أن النتائج المحققة لحد الآن تعد ضعيفة ودون المستوى وهذا ما تبرزه كل مؤشرات الأمم المتحدة حول جاهزية دول العالم للإدارة الإلكترونية ذلك أن الجزائر تحتل مراكز متأخرة في كل تقارير الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من اعتماد الجزائر لما يعرف ( بوثيقة الجزائر الإلكترونية 2013) وهي بمثابة مخطط طويل المدى لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر إلا أن هذا المشروع أو هذه الوثيقة فشلت في تحقيق أهدافها باعتراف القائمين عليها ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل يمكن ذكرها في الأتي<sup>14</sup> :

- ضعف البنية التحتية للإدارة الإلكترونية .
- التخطيط العشوائي للإدارة الإلكترونية .
- ضعف البرامج الرامية إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .
- عدم وجود إرادة سياسية قوية وسابقة تبنتها هذا المشروع وتساهم في إنجازها .
- الإدارة في الجزائر إدارة بيروقراطية وهذا ما يعرقل مشروع تبني الإدارة الإلكترونية الذي يلزمه إصلاح إداري عميق وشامل .
- إنتشار الأمية وقلة الإهتمام بالجانب التكنولوجي .
- عدم وجود بيئة تنافسية تفتح المجال للخواص للإستثمار في قطاع التكنولوجيا الإعلام و الإتصال .
- غياب وضعف الإطار التشريعي .

وبالرجوع إلى السنوات الأولى لاهتمام الجزائر بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإننا نجد تأخرا واضحا في هذا المجال ، إذ يشكل تاريخ مارس 1994 التاريخ

الذي تم فيه ربط الجزائر بالانترنت عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) المتواجد مقره حاليا بين عكنون بالجزائر العاصمة وذلك في إطار التعاون مع اليونيسكو في إطار المسعى الإفريقي الذي يهدف الى بناء شبكة افريقية خاصة بالمعلومات (RINAF) ، غير أن واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم ير النور بالرغم من ربط الجزائر بأوروبا وبالضبط بفرنسا باستخدام الألياف البصرية ، وربطها أيضا بواشنطن الأمريكية بالقمر الصناعي الأمريكي (MAA) لترفع طاقة الميغابيت في الجزائر تدريجيا وتصل سنة 1999 مثلا الى 02 ميغابيت في الثانية بعدما تعد فقط بالكيلوبيت في الثانية .

وقد حققت الجزائر مؤخرا قفزة نوعية في هذا المجال باطلاقها القمر الصناعي الكوم سات 01 وهي العملية التي ستسمح بربط العديد من المؤسسات في مختلف القطاعات عبر هذا القمر ، وذلك في إطار التزام الجزائر بتنفيذ الأهداف السبعة عشر التي حددتها الأمم المتحدة في جدول أعمالها لعام 2030 أو ما يعرف بأهداف التنمية المستدامة .

في السنوات الأخيرة تبنت الجزائر مشروعا يسمى ( مشروع الجزائر الالكترونية ) 2008/2013 وكان موجها بالخصوص إلى عصرنة القطاع الحكومي وكان الهدف من تسطير هذا البرنامج هو تحقيق الأهداف التالية<sup>15</sup>:

إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الإدارات العمومية وتوسيع استخدامها في مختلف العمليات الإدارية

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الشركات العمومية والخاصة بهدف زيادة الأداء ورفع إنتاجية هذه المؤسسات حتى تصبح أكثر تنافسية  
ج ( تقديم خدمات في مستوى تطلعات المواطنين بأقل تكلفة ، بأسرع وقت ، وبكفاءة عالية وذات جودة .

د) التوجه نحو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي بجعل عجلة الاقتصاد تسير بوتيرة أسرع وذلك باستغلال كل ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مزايا يمكن استغلالها حتى نتوجه بأقصى سرعة نحو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي

هـ) تشجيع البحث العلمي وبخاصة في مجال الابتكارات العلمية والتكنولوجية وتدعيم التكوين في الجامعات ومراكز البحث .

هذا وقد مست هذه العملية مختلف القطاعات وعلى الخصوص قطاعات حساسة نذكر منها :

قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال إعادة بناء قطاع البريد والمواصلات<sup>16</sup>

الإدارات العمومية المركزية منها وبخاصة أيضا الإدارات المحلية من خلال اعتماد هذه التكنولوجيات في مختلف العمليات الإدارية ومختلف الخدمات المقدمة إلى المواطنين في ظل بيئة تتسم بالبيروقراطية وتعقيد الإجراءات الادارية .

قطاع التعليم العالي ( الجامعات ، مراكز البحث ، المدارس العليا ) من خلال التسجيلات الجامعية عبر الارضية الالكترونية وأيضا من خلال التدريس عن بعد عبر أرضية رقمية ، وتمكين مختلف المخابر العلمية والبحثية من الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واستخدامها في مختلف البحوث العلمية .

قطاع البنوك ( بطاقة الائتمان ، البطاقة الذكية ، بطاقة الخصم )

قطاع التربية وذلك من خلال ربط مختلف المؤسسات التربوية بالقمر الصناعي الكوم سات 01 وربطها أيضا بمركز رقمي يشمل كل المعلومات الشخصية للتلاميذ و أيضا من خلال السماح لهؤلاء بالتعرف على مختلف نتائجهم على شبكة الهاتف النقال أو عبر شبكات الانترنت .

قطاع الصحة وذلك من خلال ربط العديد من المؤسسات الصحية أي ما يقارب 4000 مؤسسة صحية عن طريق القمر الصناعي الجزائري الكوم سات 01 .

قطاع العدالة والذي سيكون محل دراستنا هذه من خلال التعرض لواقع تطبيق الإدارة الالكترونية في هذا القطاع

وسنركز في دراستنا هذه على قطاع العدالة كإسقاط لما ذكرناه سابقا فيما يخص

تطبيق الإدارة الالكترونية في هذا القطاع من خلال التعرض للنقاط الآتية :

(01) العدالة الرقمية في قطاع العدالة

(02) النظام المعلوماتي البيومتری في قطاع العدالة

(03) الأنظمة الآلية الالكترونية في تسيير الموارد البشرية في قطاع العدالة

فيما يخص العدالة الرقمية في قطاع العدالة يمكن القول أن القطاع اعتمد استراتيجية جيدة أتت بثمارها في أقرب وقت من خلال استحداث وتطوير نظام معلوماتي يعتمد في الأساس على استغلال كل ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وعليه فإن هدف الوصول إلى قطاع عدالة عصري في الجزائر يجب أن يضع في الحسبان كل مقتضيات ومتطلبات هذا الأخير ، من خلال التقديم السريع و الأمن للخدمات القضائية وتسهيل اللجوء إلى القضاء لكل أفراد المجتمع ، واعتماد تقنيات عصرية تكنولوجياية الكترونية في التعامل مع مختلف الملفات والقضايا القضائية ، وهو ما عمل القائمون على هذا القطاع لتحقيقه من خلال ما يلي :

إنشاء شبكة اتصال داخلية خاصة بقطاع العدالة ومرتبطة بمختلف الأجهزة والمؤسسات القضائية عبر التراب الوطني .

اعتماد آلية التصديق والتوقيع الإلكترونيين وهو ما نص عليه القانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015 ، وقد نتج عن ذلك استحداث واعتماد استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إهمار الوثائق الإدارية والمحركات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد<sup>17</sup>.

الاعتماد على النظام المعلوماتي وذلك من خلال خلق قاعدة معلومات مركزية وهذا لن يتم إلا من خلال الاهتمام والاعتماد على الرقمنة واستخدام لغة الاعلام الالي والانترنت<sup>18</sup>.

وضع آلية التصديق الإلكتروني وذلك من خلال ترقية مرفق القضاء من حيث أدائه ومردوده بما يتماشى وطبيعة الخدمة العمومية في مجال القضاء ، والهدف من ذلك هو تحقيق خدمة ذات كفاءة وبأسرع وقت وبأقل التكاليف والهدف الأسبي هو تقريب مرفق العدالة من المواطن<sup>19</sup>.

هذا وقد خلقت وزارة العدل بالتوازي مع ما تم ذكره ، أرست قاعدة معطيات وطنية مركزية ووفرت لها الحماية حفاظا عليها من الاختراق ، كما وضعت قاعدة أخرى للمعطيات وهي أيضا مركزية خاصة ببعض الوثائق الأكثر طلبا من طرف المواطنين كشهادة الجنسية مثلا ، زد على ذلك وفيما يخص خدمة المواطن عن طريق هذا المرفق العام وضعت وزارة العدل قاعدة معطيات مركزية خاصة بصحيفة السوابق القضائية .

فضلا عن ذلك كرست وزارة العدل مفهوم الخدمة عن بعد بواسطة الانترنت وذلك من خلال وضع أرضية خدمات الانترنت ، حيث يمكن لكل شخص دخول موقع وزارة العدل بدون عناء بواسطة التدفق الهائل والسرعة في الولوج لهذه الأرضية أو هذا الموقع للاستفسار أو طلب أي خدمة أو من خلال الواب حيث يسمح لكل شخص بالدخول بسرعة للتعرف على نشاطات وزارة العدل وهيكله القطاع ومهامه .

هذا على المستوى المركزي أما على المستوى المحلي فإن وزارة العدل خلقت موقع الواب لكل المجالس القضائية عبر التراب الوطني ، حيث نجد في هذا الموقع كل المعلومات المتعلقة بنشاط المجالس القضائية ويمكن للمواطن التعرف على ذلك عن بعد دون عناء التنقل إلى مقر هذه المجالس .

دون أن ننسى التذكير بالنظام الخاص بالتسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي من خلال تقديم العديد من الخدمات التي هي في صالح المتقاضين وأيضا هيئة الدفاع والقضاة أيضا حيث نجد في هذا المقام ما يعرف بالشباك الالكترونية ومراحل تطور القضية وأيضا التبليغ عن طريق رسالة نصية ترسل إلى الهاتف النقال عبر sms.

على مستوى آخر وفي السنوات الأخيرة تم تفعيل المحاكمة عن بعد وتجريبها بنجاح من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد ويعتبر هذا بالفعل انجاز يحسب لقطاع العدالة ، حيث تتم جلسة المحاكمة عبر هذه التقنية دون اللجوء إلى تدابير إجراء جلسات المحاكمة التقليدية .

عطفا على ما سبق وفيما يخص المحبوسين وضعت وزارة العدل نظاما للتسيير والمتابعة الآلية للمحبوس من خلال وضع ملف خاص به ومتابعته من يوم نزوله بالمؤسسة العقابية إلى غاية يوم خروجه منها ، وهذا من شأنه إزالة والقضاء على مختلف الأخطاء والتجاوزات التي كانت تحدث سابقا<sup>20</sup>.

## الخاتمة :

في ظل عالم الرقمنة والثورة التكنولوجية التي يشهدها عالم اليوم تزداد الحاجة في الجزائر أكثر من أي وقت مضى إلى استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدامها في مختلف الإدارات الجزائرية ، وتصبح الضرورة والحاجة ملحة إلى ولوج عالم الرقمنة في ظل عالم يشهد سرعة كبيرة في هذا المجال بفضل شبكة الانترنت والأرضيات الرقمية الالكترونية لذلك يمكن القول أن الإدارة الرقمية ( Digital Management ) بحق هي العنوان الصحيح للمرحلة الراهنة .

وإذا كانت الإدارة الرقمية تمثل تحديا لكل دول العالم ، فإن الجزائر مجبرة على هذا التحدي خاصة وهي بحاجة إلى قفزة اقتصادية نوعية في ظل توافر كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية والثروات الباطنية التي تؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتطورة ، وهي أيضا بحاجة إلى إصلاحات إدارية عميقة تقضي فيها على كل مظاهر الفساد الإداري والمالي ومختلف التعقيدات الإدارية ، باعتبار أن الإدارة الرقمية تمثل إحدى أهم الركائز الأساسية في معادلة التطور والتقدم ولن ينجح هذا التحدي إلا بتوافر هذه الإمكانيات المالية والطبيعية والبشرية في ظل بيئة إدارية نظيفة تساهم في إنجاح هذا المشروع وتذلل كل الصعاب التي تقف في طريق تطبيقه .

لذلك وعطفا على ما سبق تمثل الإدارة الالكترونية في الجزائر مطلبا وتحديا مستقبليا باعتبار أن هذه الأخيرة هي الأسلوب الأمثل للتسيير الإداري في مختلف المرافق العمومية والمؤسسات الخاصة وقطاع الأعمال لما لها من إيجابيات كثيرة على مستوى الخدمات والإنتاجية ومردودية العاملين والموظفين .

وعلى الرغم من المبادرات التي أطلقتها الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الحالي لولوج عالم المعلوماتية و الرقمنة ، وعلى الرغم من توافر كل الإمكانيات السالفة الذكر ، إلا أن الواقع يظهر بما لا يدع مجالا للشك التأخر الكبير في هذا المجال مقارنة بما هو الواقع عليه في مختلف الدول الأوروبية والغربية بصفة عامة ، وحتى مقارنته بما هو واقع في بعض الدول العربية وعلى الخصوص دول الخليج وما مثال الحكومة الالكترونية في إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة إلا خير مثال على ذلك .

وعليه نرى بضرورة بناء إستراتيجية مستقبلية قريبة المدى تعتمد على الخطوات

الآتية :

ضرورة تعزيز البنية التحتية للاتصالات والتي تمثل حجرة الأساس في مشروع الإدارة الالكترونية

مباشرة إصلاحات إدارية شاملة ، باعتبار أن الإدارة الالكترونية لن تنجح في بيئة تتسم بالبيروقراطية والفساد

الاهتمام بتكوين وتطوير الرأسمال البشري لأنه يعتبر الرأسمال الحقيقي لأي مبادرة أو مشروع ، حيث يجب رسم استراتيجية للتكوين وتدريب العنصر البشري على مفاهيم ومقاصد الإدارة الالكترونية وتحفيزهم على إنجاحها .

توسيع استخدام التكنولوجيا والإعلام الآلي وتقنيات الاتصال في مختلف الإدارات وبخاصة المحلية منها .

وضع ترسانة من التشريعات والقوانين في هذا المجال تحمي مختلف التعاملات الالكترونية ومراجعة ما هو موجود من قوانين وسد مختلف الثغرات خاصة في عصر يتسم بسرعة التعاملات التجارية والإدارية في ظل تزايد مختلف الاختراقات للمواقع الالكترونية دون أن ننسى القرصنة و الارهاب الدولي العابر للحدود ومختلف الجرائم الالكترونية ، لذلك نرى بضرورة مراجعة التشريعات الحالية وتكييفها بما يسمح بتنظيم مختلف المعاملات الادارية والتجارية والاقتصادية الالكترونية تنظيما آمنا وفعالا وعمليا .

توفير مختلف التجهيزات والمعدات والأجهزة الالكترونية الحديثة ومختلف البرمجيات التي يحتاجها هذا المشروع والعمل على اقتناء الأجود والأحسن منها تماشيا مع قيمة التحدي المطلوب .

تشجيع البحوث العلمية في مجال الرقمنة والعالم الالكتروني بصفة عامة والعمل على تحسين التكوين في الجامعات الجزائرية ومختلف المعاهد المتخصصة في مجال الإدارة والتكنولوجيات الحديثة .

## الهوامش :

- <sup>1</sup> انظر محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23
- <sup>2</sup> عبد المومن بن صغير، إشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر-المعوقات-الأفاق، المركز الديمقراطي العربي، أكتوبر 2016
- <sup>3</sup> احمد فتحي الحيت، مبادئ الادارة الالكترونية، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، 2015، ص 19
- <sup>4</sup> محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، بحث قدم إلى المؤتمر العالمي الأول الذي نظمته شرطة دبي 26/24 أبريل 2003، ص 24.
- <sup>5</sup> محمد المتولي، المرجع نفسه، ص 25.
- <sup>6</sup> J . Sadow . the internet as A delivery platforme for Audio ( Visual Teaching in )  
European political science journal .
- <sup>7</sup> حواش خليفة، الادارة العمومية ودورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، 2016/2017، ص 06.
- <sup>8</sup> درويش محمد زين العابدين، دور الحكومة الالكترونية في النهوض بالاقتصاد الوطني ( 2016/2008 ) مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم / الجزائر، 2018/2017
- <sup>9</sup> وهيبه عبد الرحيم، نادية عبد الرحيم، متطلبات نجاح الحكومة الالكترونية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة والدول العربية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ص 250
- <sup>10</sup> عبد المومن بن صغير، اشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المعوقات والافاق، المركز الديمقراطي العربي، 05 أكتوبر 2016.
- <sup>11</sup> معلومات أكثر حول الادارة والتخطيط الاستراتيجي انظر: السيد اسماعيل، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة طبع.
- <sup>12</sup> معلومات أكثر أنظر: مناصرية اسماعيل، دور نظم المعلومات الادارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الادارية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمينيوم (رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2004. ALGAL
- <sup>13</sup> عشور عبد الكريم، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 23
- <sup>14</sup> مومنين فاطمة الزهراء، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر ( 2013 / 2018 ) مذكرة ماستر، جامعة أحمد درارية أدرار، الجزائر، 2019/2018
- <sup>15</sup> معلومات أكثر يرجي الرجوع إلى مداخلة عادل غزال، الحكومة الالكترونية في الجزائر والنفوذ إلى مجتمع المعلومات، الملتقى الوطني الثامن حول مستقبل ثقافة المعلومات والاتصال لدى الشباب في الجزائر بين صناعة المجتمع الجماهيري ومجتمع المعرفة والمعلومات، جامعة باتنة، 09/08 نوفمبر 2014
- <sup>16</sup> بخصوص هذه النقطة فقد تم فصل بريد الجزائر الذي هو في الأصل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري واتصالات الجزائر التي أصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية وسلطة الضبط
- <sup>17</sup> صبرينة جبالي، النظام القانوني للسلطة الوطنية للتصديق الالكتروني، مجلة العلوم الانسانية، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2017
- <sup>18</sup> في هذا المجال والمتعلق بالرقمنة استحدثت وزارة العدل قواعد عدة للمعلومات خاصة تلك المتعلقة بالاشخاص المتابعين في جرائم معينة، وايضا تلك المتعلقة بصحيفة السوابق العدلية، وشهادة الجنسية دون أن ننسي خلق مصلحة مركزية للبيصمات الوراثية

- <sup>19</sup> -راجع مثلا في هذا الخصوص القانون 03/15 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة ، والقانون رقم 04/15 المؤرخ في 01/02/2015 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/04 المتعلق بتنظيم السجون واعادة الادمج الاجتماعي للمحبوسين .
- <sup>20</sup> - القانون رقم 18/01 المؤرخ في 30/01/2018